

عبد الرحمان الشرقاوي
أستاذ القانون المدني الاقتصادي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
جامعة محمد الخامس بالرباط

التنظيم القضائي

في ضوء:

- القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي كما تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 14 يوليو 2022؛
- القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية، كما تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 23 فبراير 2026؛
- القانون رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية كما تم نشره بتاريخ 13 يونيو 2022؛
- القانون رقم 37.22 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء؛
- القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية كما تم تغييره وتتميمه بمقتضى القانون التنظيمي رقم 13.22؛
- القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة كما تم تغييره وتتميمه بمقتضى القانون التنظيمي رقم 14.22؛
- القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية؛
- القانون رقم 108.13 المتعلق بالقضاء العسكري؛
- القانون رقم 38.21 المتعلق بالمفتشية العامة للشؤون القضائية؛
- القرار المشترك للرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزير العدل رقم 1164.21 بتاريخ 6 أبريل 2021.
- المرسوم رقم 2-22-400 صادر في 21 من ربيع الأول 1444 (18 أكتوبر 2022) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة العدل.
- مدونة الأخلاقيات القضائية، كما تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ 8 مارس 2021.

فهرس المواد

3..... تقديم

9..... مقدمة

الفصل الأول

المبادئ الأساسية للتنظيم القضائي

17..... المبحث الأول: مبادئ التنظيم القضائي الهادفة إلى تعزيز ضمانات المتقاضي

17..... المطلب الأول: حق الولوجية إلى القضاء

26..... المطلب الثاني: مبدأ مجانية القضاء

37..... المطلب الثالث: مبدأ التقاضي على درجتين

44..... المطلب الرابع: مبدأ القضاء الجماعي أو القضاء الفردي

51..... المطلب الخامس: مبدأ علنية الجلسات

52..... المطلب السادس: القضاء بين شفوية المرافعات ومبدأ الكتابة

54..... المبحث الثاني: مبادئ التنظيم القضائي الهادفة إلى ترسيخ استقلال ونزاهة القاضي

56..... المطلب الأول: ضمانات استقلال القضاة وعدم تحيزهم الواجب على الدولة توفيرها

72..... المطلب الثاني: المعايير المتطلبية من القضاة أنفسهم لتحقيق استقلال القضاء

الفصل الثاني

تنظيم المحاكم واختصاصاتها

79..... الفرع الأول: التطور التاريخي للتنظيم القضائي المغربي

80..... المبحث الأول: التنظيم القضائي في مرحلة ما قبل الحماية

80..... المطلب الأول: النظام القضائي الذي يستمد أحكامه من الشرائع السماوية

- المطلب الثاني: النظام القضائي المستمدة أحكامه من القواعد الوضعية 84
- المبحث الثاني: التنظيم القضائي في المغرب بعد فرض الحماية 86
- المطلب الأول: التنظيم القضائي في المنطقة الخاضعة للاستعمار الفرنسي 86
- المطلب الثاني: التنظيم القضائي في المنطقة الشمالية 90
- المطلب الثالث: التنظيم القضائي في منطقة طنجة الدولية 91
- المبحث الثالث: التنظيم القضائي بعد الاستقلال 93
- المطلب الأول: التنظيم القضائي المغربي في المرحلة الممتدة من إعلان الاستقلال إلى صدور قانون
المغربية والتوحيد 93
- المطلب الثاني: التنظيم القضائي المغربي بعد صدور قانون المغربية والتوحيد والتعريب 96
- المطلب الثالث: التنظيم القضائي منذ إصلاح سنة 1974 98
- الفرع الثاني: تنظيم المحاكم واختصاصاتها في النظام القضائي المغربي المعاصر 102
- المحور الأول: المحاكم المحددة في قانون التنظيم القضائي 103
- المبحث الأول: محاكم أول درجة 104
- المطلب الأول: المحاكم الابتدائية 104
- البند الأول: تأليف المحاكم الابتدائية وتنظيمها 104
- البند الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية 110
- المطلب الثاني: المحاكم الابتدائية التجارية 129
- البند الأول: تأليف المحاكم الابتدائية التجارية والمسطرة المتبعة أمامها 130
- البند الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية التجارية 131
- المطلب الثالث: المحاكم الابتدائية الإدارية 135
- البند الأول: تأليف المحاكم الابتدائية الإدارية والمسطرة المتبعة أمامها 135
- البند الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية 137
- المبحث الثاني: محاكم الدرجة الثانية 140
- المطلب الأول: تأليف محاكم الدرجة الثانية وتنظيمها 140

140	البند الأول: تأليف محاكم الاستئناف وتنظيمها
146	البند الثاني: تأليف محاكم الاستئناف التجارية وتنظيمها
147	البند الثالث: تأليف محاكم الاستئناف الإدارية وتنظيمها
148	المطلب الثاني: اختصاص محاكم الدرجة الثانية والمسطرة المتبعة أمامها
153	المبحث الثالث: محكمة النقض
153	المطلب الأول: تأليف محكمة النقض وتنظيمها
154	المطلب الثاني: اختصاص محكمة النقض
155	المطلب الثالث: المسطرة المتبعة أمام محكمة النقض
158	المحور الثاني: المحاكم غير المحددة في قانون التنظيم القضائي
158	المبحث الأول: توجه المشرع المغربي إلى إلغاء المحاكم الاستثنائية
159	المطلب الأول: المحاكم الاستثنائية الملغاة
159	البند الأول: المحكمة الخاصة للعدل
160	البند الثاني: المحكمة العليا
162	المطلب الثاني: المحكمة العسكرية
166	المبحث الثاني: المحاكم المالية - قضاء متخصص لحماية المال العام-
168	المطلب الأول: المجلس الأعلى للحسابات
172	المطلب الثاني: المجالس الجهوية للحسابات
175	المبحث الثالث: المحكمة الدستورية
176	المطلب الأول: تأليف المحكمة الدستورية
177	المطلب الثاني: مهام المحكمة الدستورية

الفصل الثالث

أشخاص القضاء

181	الفرع الأول: الأشخاص المشكلون للمحاكم
185	المبحث الأول: القضاة

185	المطلب الأول: شروط الولوج إلى سلك القضاء وأصنافه
186	البند الأول: تعيين القضاة
189	البند الثاني: النيابة العامة
194	المطلب الثاني: وضعيات القضاة
196	المبحث الثاني: كتابة الضبط
198	المطلب الأول: إطار كتابة الضبط
199	المطلب الثاني: المحررين القضائيين
200	المطلب الثالث: المتدربين القضائيين
202	الفرع الثاني: مساعدتي القضاء
202	المبحث الأول: المحاماة
204	المطلب الأول: شروط الولوج إلى مهنة المحاماة
206	المطلب الثاني: سهام واختصاصات المحامي
207	المطلب الثالث: الوضعيات التي تمارس فيها المهنة
209	المطلب الرابع: هيئات المحامين
212	المبحث الثاني: مهنة التوثيق
212	المطلب الأول: شروط الانخراط في مهنة التوثيق
214	المطلب الثاني: اختصاصات الموثق
215	المبحث الثالث: العدول
216	المطلب الأول: شروط الانخراط في خطة العدالة
219	المطلب الثاني: اختصاصات العدول
221	المطلب الثالث: الهيئة الوطنية للعدول وأجهزتها
223	المبحث الرابع: النساخة
223	المطلب الأول: شروط وولوج مهنة النساخة

223	المطلب الثاني: اختصاصات الناسخ.....
225	المبحث الخامس: التراجمة المحلفين.....
225	المطلب الأول: الشروط الواجبة في المترشح لممارسة مهنة ترجمان محلف.....
226	المطلب الثاني: مهام الترجمان المحلف.....
227	المبحث السادس: المفوضين القضائيين.....
230	المبحث السابع: الخبراء القضائيون.....
232	الفرع الثالث: القضاء بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزارة العدل.....
234	المبحث الأول: المجلس الأعلى للسلطة القضائية.....
234	المطلب الأول: تأليف المجلس الأعلى للسلطة القضائية.....
235	المطلب الثاني: اختصاصات المجلس الأعلى للسلطة القضائية.....
237	المبحث الثاني: وزارة العدل.....
238	المطلب الأول: المفتشية العامة.....
240	المطلب الثاني: مديريات وزارة العدل.....
245	المبحث الثالث: التفتيش والإشراف القضائي على المحاكم.....
245	المطلب الأول: تفتيش المحاكم.....
246	المطلب الثاني: الإشراف القضائي على المحاكم.....
247	المبحث الرابع: المعهد العالي للقضاء.....
248	المطلب الأول: تنظيم المعهد العالي للقضاء.....
250	المطلب الثاني: مهام المعهد العالي للقضاء.....
251	فهرس المواد.....

